

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٨٣

بإنشاء الهيئة العامة لنظافة وتحميم القاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستوري

- وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

- وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ في شأن النظافة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٧، لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون نظام الحكم المحلي ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وببناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تشأ في محافظة القاهرة هيئة عامة تسمى "الهيئة العامة لنظافة وتحميم القاهرة" مقرها مدينة القاهرة وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتتبع محافظ القاهرة .

(المادة الثانية)

تولى الهيئة جميع الأعمال المتعلقة بنظافة وتحميل المحافظة وتمارس في سبيل ذلك كافة الاختصاصات والسلطات التي تكفل تحقيق هذا الغرض ويكون لها على الأخص أن تقوم بالأعمال الآتية :

- ١ - تطبيق وتنفيذ أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه والوائع المفيدة له .
- ٢ - جمع القمامه والمخلفات بجميع صورها من مختلف مصادرها ونقلها إلى الأماكن المحددة لتجديدها ثم التخلص منها .
- ٣ - إنشاء وإدارة مصانع تحويل القمامه .
- ٤ - إجراء الإصلاحات البسيطة العاجلة بالشوارع والطرق بالقدر الذي يكفل نظافتها إلى أن يقوم المرفق المختص بإجراء الإصلاحات اللازمة .
- ٥ - اتخاذ الإجراءات والتدابير العاجلة لازالة المخلفات الناتجة عن أعمال الحفر في الشوارع والطرق بسبب أعمال المرافق العامة أو في حالة طفح المجاري أو تسرب المياه ، وإعادة الحال إلى ما كان عليه بالتنسيق مع المرفق المختص ، ويكون لها إجراء هذه الأعمال على نفقة المرفق الأصلي إذا لم يقم بها في موعد مناسب .
- ٦ - التنسيق مع أجهزة المرافق الأخرى التي يتصل نشاطها بأغراض الهيئة .
- ٧ - العناية بالخدمات العامة وغرس الأشجار بالميادين والشوارع والطرق .
- ٨ - توعية المواطنين وحثهم على المحافظة على نظافة وجمال المدينة .
- ٩ - توفير العمالة المدرية على أعمال النظافة وتدبير الأدوات والمهام والآلات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة .

(المادة الثالثة)

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل على النحو الآتي :  
رئيس مجلس الإدارة ، ويصدر بتعيينه وتحديد مرتبه قرار من رئيس الجمهورية .

- |       |   |
|-------|---|
| أعضاء | ١ - سكرتير عام محافظة القاهرة ... ... ... ... ...   |
|       | ٢ - عضو من إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة بدرجة مستشار مساعد على الأقل ... ... ... ... ...       |
|       | ٣ - مدير مديرية الشئون الصحفية بالمحافظة ... ... ...  |
|       | ٤ - أربعة من رؤساء الأحياء يختارهم المحافظ لمدة ستين قابلاً للتجديد ...                             |
|       | ٥ - مدير عام الهيئة ... ... ... ...   |
|       | ٦ - إثنان من شاغلي الوظائف العليا يختارهم المحافظ ... ...   |
|       | ٧ - ثلاثة من ذوي الخبرة في مجال عمل الهيئة يختارهم المحافظ لمدة ستين قابلاً للتجديد ... ... ... ... |

ويختار المجلس من بين أعضائه نائباً لرئيس المجلس يحل محله في حالة غيابه .

(المادة الرابعة)

مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ووضع السياسة التي تسير عليها وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله بالتنسيق مع أجهزة المرافق العامة الأخرى ذات الصلة بأعمال الهيئة وله حل الأخص :

- ١ - وضع السياسة العامة للهيئة والعمليات التي تتولى إدارتها .
- ٢ - وضع خطط ومشروعات تطوير العمل بالمرفق وبرامج تنفيذها .
- ٣ - إصدار اللوائح الداخلية والقرارات التنظيمية المتعلقة بالشئون المالية والفنية والإدارية وبيان العاملين دون التقيد بالقواعد الحكومية .

- ٤ - الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .
- ٥ - إبرام العقود الخاصة بالتوريدات والأعمال المنصلة بـ "موقف النظافة العامة والإشراف على تنفيذها" .
- ٦ - عقد القروض في إطار الخطة والميزانية والاتفاقيات المعتمدة .
- ٧ - قبول التبرعات المقدمة إلى الهيئة .
- ٨ - النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالهيئة وتركيزها المالي .
- ٩ - إقرار برامج تدريب العاملين لرفع كفاءة الأداء .
- ١٠ - النظر فيما يرى المحافظ أو رئيس مجلس الإدارة عرضه من مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يعهد بعض اختصاصاته إلى لجنة من بين أعضائه أو إلى رئيس المجلس أو مدير الهيئة .

كما يجوز للجنس أن يفوض أحد أعضائه أو أحد المديرين في القيام بمهام محددة .

#### (المادة الخامسة)

يجتمع مجلس إدارة الهيئة بدصوّة من رئيسه مرّة على الأقل كل شهر وتوجه الدعوة قبل الموعد المحدد للانعقاد بأسبوع .

وللحافظ أن يدعو المجلس للانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك . ولا يكون انعقاد المجلس صحيحًا إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر القرارات بأغلبية أراء الحاضرين وعند التساوي يرجح ال الجانب الذي منه الرئيس .

وتدون المناقشات والقرارات في محضر يوقعه رئيس المجلس .

(المادة السادسة)

يبلغ رئيس المجلس قراراته إلى المحافظ خلال أسبوع على الأكثـر من تاريخ صدورها ولا تكون هذه القرارات نافذة إلا بعد أن يعتمدـها المحافظ كتابـة .

وتعتبر قرارات المجلس نافذة إذا لم يعترض عليها المحافظ خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغـه بها .

(المادة السابعة)

يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها وفقاً لأحكـام قانون الهـيئـات العامة والقرارات والتـوابـع التي يصدرـها مجلس الإـدارـة ويكون مسـئـولاً عن تنـفيـذ السـيـاسـة العامة والـخطـط والتـبـارـيع المـوضـوـعـة لـتحـقـيق أـغـرـاضـ الـهـيـئـة وـتـنـفـيـذ قـرـارـاتـ مجلسـ الإـادـارـة ولهـ أنـ يـفوـضـ مدـيرـ الـهـيـئـةـ أوـغـيرـهـ منـ العـامـلـينـ فـيـ بـعـضـ اـخـصـاصـاتهـ .

ويـمثلـ رئيسـ مجلسـ الإـادـارـةـ الـهـيـئـةـ فـيـ عـلـاقـاتـهاـ بـالـغـيرـ وـأـمـامـ القـضـاءـ .

(المادة الثـامـنةـ)

تشـكـونـ موـارـدـ الـهـيـئـةـ مـنـ :

١ - الـإـهـدـاتـ الـتـىـ تـدـرـجـ لـهـ فـيـ الـمـواـزـيـةـ الـعـامـةـ .

٢ - أـموـالـ صـنـدـوقـ النـظـافـةـ الـمـنـصـوـصـ عـلـيـهـ فـيـ المـادـةـ ٨ـ مـنـ الـقـانـونـ رقمـ ٣ـ٨ـ سـنـةـ ١ـ٩ـ٦ـ٧ـ المـشـارـ إـلـيـهـ .

٣ - ماـيـخـصـ لـهـيـئـةـ مـنـ حـصـيـلـةـ حـسـابـ الـخـدـمـاتـ الـمـحـالـيـةـ بـالـمـحـافـظـةـ .

٤ - الـإـيرـادـاتـ الـمـتـحـصـلـةـ مـقـابـلـ مـاـتـؤـديـهـ الـهـيـئـةـ مـنـ أـعـمـالـ وـخـدـمـاتـ فـيـ مـجـالـ عـمـلـهـاـ .

٥ - الـقـرـضـ الـتـىـ تـعـقـدـهـ الـهـيـئـةـ .

٦ - التـبـرهـاتـ الـتـىـ يـقـبـلـهـاـ بـلـجـسـ الإـادـارـةـ .

(المادة التاسعة)

تعتبر أموال الهيئة أموالاً عامة من جميع الوجوه ويتبع في مراجعة ومراقبة حسابات الهيئة أحكام القوانين والقرارات الصادرة في شأن مراقبة ومراجعة حسابات الهيئات العامة .

(المادة العاشرة)

يكون للهيئة موازنة مستقلة يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في موازنة الدولة كما يكون لها حساب ختامي وتمبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهاءها .

ويعرض رئيس مجلس إدارة الهيئة أو من ينفيه مشروع الموازنة والحساب الختامي على مجلس الإدارة لإقرارهما في المواعيد المقررة ويعرض المحافظ مشروع الموازنة والحساب الختامي على المجلس الشعبي المحلي للحافظة قبل اعتمادهما .

(المادة الحادية عشرة)

يسرى على العاملين بالهيئة قوانين العاملين المدنيين بالدولة وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح والقرارات التي يضعها مجلس الإدارة في شأنهم .

كما تسري القواعد المتبعة في الحكومة على الشئون المالية والعقود والمخازن وذلك فيما لم يرد بشأنه نص خاص في اللوائح والقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة في هذه الشئون .

(المادة الثانية عشرة)

تتخذ الإجراءات اللازمة لنقل العاملين بمرفق النظافة والأجهزة الأخرى بالمحافظة بعد اعتماد الهيكل التنظيمي لوظائف الهيئة بالإتفاق بين الجهاز المرآزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية .

والى أن يتم ذلك يصدر المحافظ قراراً بندب العاملين المذكورين بالفقرة السابقة للعمل بالهيئة وتحمّل الهيئة خلال فترة الندب بالبدلات والحوافز ومقابل الجهد غير العادلة والأعمال الإضافية التي تصرف لهؤلاء العاملين .

(المادة الثالثة عشرة)

تؤول إلى الهيئة الموحدات الدالة والمنقوله والحقوق والالتزامات الخاصة بمرفق النظافة العامة بمحافظة القاهرة ويصدر قرار من المحافظ بتحديد ما يؤول من ذلك للهيئة .

(المادة الرابعة عشرة)

يدفع في الهيئة صندوق النظافة المنشأ بمقتضى المادة ٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه ، وتأول إلى الهيئة جميع اختصاصات هذا الصندوق وموارده وأمواله موجوداته ، ويصدر المحافظ القرارات التنفيذية الازمة في هذا الشأن .

(المادة الخامسة عشرة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٣ (٤ يوليه سنة ١٩٨٣)

حسني مبارك